الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

توظيف مقوِّمات الدولة في رسم السياسة الخارجية

من المعلوم أن السياسة والعلاقات الدولية هي التي تحدد مسار التاريخ ومصير الشعوب وولادة الدول، وذلك لأن الحرب والدبلوماسية، بوصفهما وسائل السياسة والعلاقات الدولية، تستخدم لحل وادارة الصراع او النزاع وتسبق دائما، وتسبب، تكوين الدول ورسم الحدود واحيانا تعريف النظام الدستوري والسياسي للدولة.

من المعلوم ايضا أن السياسة والعلاقات الدولية موضوع ومادة لنظريات ومدارس فلسفية او فكرية، اهمها المدرسة المثالية والماركسية والواقعية.

من رواد هذه الاخيرة، وهي التي تهمنا، هنري كيسنجر، مستشار ومن ثم سكرتير دولة للشؤون الخارجية في عهد الرئيس نيكسون، من روادها ايضا بريجنسكي، من مستشاري ومساعدي الرئيس الاميركي كارتر، وكلاهما عمل استاذاً في جامعة هارفارد. كتب الاول في مذكراته، وتحت فصل بعنوان (معتقدات رجل دولة)، يقول بأنه اغلب قراراته السياسية وجهوده الدبلوماسية متأثرة بالنموذج الواقعي او المدرسة الواقعية في دراسة وتحليل ورسم العلاقات الدولية وتبني المواقف السياسية او تحديد السياسة الخارجية.

د.جواد الهنداوي
اكاديمي

فرانسيس فوكاياما

صموئيل هنتغتون

بماذا يتميز النموذج الواقعي؟

تتميز الواقعية بتركيزها على العلاقات الدولية التي يكون موضوعها دولة تعاني غياب او ضعف او استبداد السلطة ويزداد التركيز عندما تكون تلك الدولة ذات موقع جيوبوليتيكي مهم.

يحاول النموذج الواقعي ان يجد ويفرض قوانين او قواعد لادارة النزاعات والصراعات والخلافات الواقعة، او المحتمل حدوثها، بين اطراف مختلفة سياسياً او طائفيا او عرقيا في دولة ما تعاني من غياب او ضعف او استبداد السلطة، وتسعى الدولة او القوة، التي يهمها الامر، وغالبا ماتكون دولة عظمى، مثل الولايات المتحدة الاميركية او دولة اقليمية ذات اهداف استيراتيجية في منطقة او مناطق كايران او اسرائيل مثلا، الى تحليل هذه النزاعات والصراعات وتوقع حدوثها وتوجيهها بالشكل الذي يخدم مصالحها.

تزامنَ تطور وتبني افكار وطروحات رواد النموذج الواقعي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدء اهتمام وتدخل الولايات المتحدة الاميركية بمنطقة الشرق الاوسط وخلال الحرب الباردة، والاتجاه نحو العولمة، وسيادة الشركات العابرة للقارات، ولربما مهد النموذج الى ظهور مجموعة المحافظون الجدد ابان ولاية الرئيس الامريكي جيمس كارتر الذي تبنى اجندة اليسار الجديد وعارض التصعيد ضد السوفيت ورفض مطالب المحافظين بتوظيف بعضهم في ادارته، مما جعلهم يتبنون سياسة متشددة تدعو الى تعزيز القوة العسكرية ومواجهة السوفيت، وزادت هيمنتهم على السياسة الخارجية الاميركية ابان عهد الرئيس رونالد ريغن.

النموذج الواقعي، وفقا لرؤية المحافظين الجدد، ادى الى تعزيز دور القوة العسكرية كأداة سياسية لمواجهة التحديات والنزاع في العالم، اذ اصبحت العلاقات الدولية تقوم على القوة وليس على الدبلوماسية والعدالة، واصبح من الشرعية الدولية حق تدخل الولايات المتحدة الاميركية او الدول العظمى ولاسباب انسانية في شؤون دولة ذات سيادة.

يتبنى رواد النموذج الواقعي وسيلة ادارة النزاعات والصراعات والخلافات سواء تلك التي تحدث في كيان دولة ذات سيادة، او خارجها اي بين دول، ومن اجل اهداف استيراتيجية تخص الدولة التي تقتضي مصلحتها في التدخل في ادارة الصراع او النزاع، وحلها في توقيتات وظروف تقتضيها المصلحة.

التاريخ السياسي الحديث والواقع السياسي يصدقان مانقول بفيض من الوقائع والشواهد والمثلات: سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه افغانستان ومنذ عام ١٩٧٣ بعد الانقلاب العسكري الذي قام به محمد داوود في ١٩٧٣/٧/١٧ والوقت الحاضر، وكيف تتدخل في ادارة النزاع والصراع بين أمراء الحرب.

الواقع السياسي للعراق، وفلسطين ولبنان حيث يتميز بعدم الاستقرار في السلطة وبتعدد التيارات والاحزاب ذات الاتجاهات الاديولوجية والقومية والطائفية المختلفة وتتدخل الدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الاميريكة والدول الاقليمية ذات الاهداف الاستيرايجية في المنطقة كايران واسرائيل.

يتفق مع تحليلنا مايذكره النائب (عضو مجلس النواب العراقي)جابر حبيب جابر في جريدة الشرق الاوسط في ٢٠٠٧/١٢/١٦ عدد (١٠٦١٠): "في هذه البلدان نجد الزعيم الطائفي او القومي او الايدلوجي اكثر قوة من رجل الدولة حتى لو كان رئيس وزراء، لان الدولة في النهاية اضعف من اجزاؤها، تتعاطى هذه القوى مع بعضها بنزعة انانية تمارس السياسة بمفهوم ادارة الصراع لا اقامة الاستقرار، وتغدو مؤسسات الدولة ودستورها وقوانينها موضوعا لصراع الطوائف والآيديولوجيات".

نرى بصمات رواد النموذج الواقعي عندما يؤكد الكاتب على مفهوم ادارة الصراع لا اقامة الاستقرار في دول تعاني ضعفاً او غياباً في السلطة، ويعزو البعض الواقع السياسي في العراق ولبنان الى بنائه القائم على الاساس الطائفي او القومي، ويتساءل الكاتب عن سبب الانقسام في الاراضي الفلسطينية حيث لافروق طائفية او قومية! ويقول ان الثقافة السياسية العربية لم تبلغ رشدا يؤهلها لادارة الصراع، ونتفق معه في ذلك، وهذا مااشرنا اليه عند معالجتنا للنظام السياسي في العراق(كتابنا الموسوم بحوث في القانون والسياسة، طبعة ٢٠٠٥ دار الرافدين، بيروت)، حيث عللنا ماحدث ويحدث في العراق عن عدم نضج سياسي، تجسد بتغلب الانتماء القومي او الطائفي على الانتماء للوطن وتغلب المصلحة الفئوية او الحزبية على حساب المواطن او الدولة والمؤسسة والقانون، لكن ينبغي ان لانتجاهل دور الدول التي ترسم علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية وفق مبدأ ادارة الصراع او النزاع بين اطراف متعددة مختلفة سياسيا او طائفيا او عرقيا في دولة ما تعاني من ضعف او غياب او استبداد السلطة، او وفق مبدأ النموذج الواقعي.

صحيح في الاراضي الفلسطينية لايوجد فروق طائفية او قومية ولكن توجد فروق مرجعية: مرجعية حماس، مرجعية فتح وسيان بين الاثنتين من حيث الهدف والطائفة والقومية احيانا، وكلا الفريقين يخضعان للاحتلال من قبل اسرائيل التي لها مصلحة في ادارة الصراع الحاصل بين الفريقين بما يتماشى مع سياستها واستيراتيجيتها.

كذلك الارهاب، الذي يهدد العراق انسانا ودولة، كان ولايزال وسيلة للصراع بين مصالح دولية واقليمية وحتى محلية متعددة لتحقيق اهداف سياسية، ويخضع الارهاب الى مبدأ الادارة، ادارة النزاع والصراع بين الاطراف في كيان دولة. وهنالك من يقوم بأدارة الارهاب وهنالك من يقوم بمكافحة الارهاب، وخاصة الحكومة والمواطن وفئات المجتمع، لما نقوله شواهد تتمثل بعضها في مواقف وتصريحات سياسية مرموقة، نذكر بهذا الخصوص، تصريح رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني في لقاء متلفز على قناة العربية بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٦ اذ قال"لو ان ايران وسوريا تعاونوا مع العراق لكانت نسبة الارهاب في العراق تقل ٧٠٪ "

وكذلك تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي في كانون الأول ٢٠٠٦: "ان الوضع الامني والسياسي القائم في العراق يمثل انعكاسا صريحا لأرادات سياسية متفرقة"

وكذلك تصريح السيد محمود المشهداني رئيس مجلس النواب اذ قال:"ان الازمة الامنية مرتبطة ارتباطا وثيقا في الازمة السياسية"الشرق الاوسط ٣\كانون الأول ,٢٠٠٦

ان سياسة الواقع، الذي اصبح نهجا تتبناه الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية وبعض الدول الاقليمية، تتخذ من عنصر السلطة، وهو مكون من المكونات الثلاثة (السلطة، الاقليم، الشعب)التي تؤلف الدولة مؤشرا للتدخل وتوجيه علاقاتها نحو تلك الدولة التي تعاني ضعف او انعدام او استبداد السلطة، اي في القوة الشرعية للدولة. اشبِّه السلطة في كيان الدولة كالكريات البيض في جسم الانسان تحميه وتدافع عنه عندما تحاول اجسام غريبة اختراقه وشل وظائفه، وعندما تضعف السلطة او تنعدم او يتم ممارستها على طريقة الملك الرومي لم يعد للدولة مكان ولا مقام ولانصاب، وان كل ممارسة للسلطة يجب ان تتم وفقا لاختيارات عقائدية واجتماعية، وبصرف النظر عن تلك الاختيارات، فأنها (اي ممارسة السلطة)تستدعي وجود مؤسسات وقواعد اجرائية تضمن عدم تحولها الى سلطة لاتخدم الا القائمين عليها وتستدعي ايضا التأمل العلمي والموضوعي في شروط ممارسة السلطة.

السلطة بوصفها مكوناً اول للدولة، لاينبغي النظر اليها من زاوية وجودها او عدم وجودها كقوة لحفظ النظام العام، وانما (وهذا هو المهم) من زاوية كيفية ممارستها، هل الدول تمارس سلطاتها من خلال مؤسسات دستورية وتسعى الى احترام حقوق الانسان ونشر وترسيخ الممارسات الديمقراطية؟ ام تمارس سلطاتها بطريقة استبدادية. عندما تمارس الدولة السلطة وفقا لمبدأ تداول السلطة، وتخلق وعيا سياسيا سليما تكتسب شرعيتها وتستمد سيادتها من ارادة الشعب، وتكون علاقاتها الدولية مبنية، الى حد ما، على عنصر الثقة والتعاون. وعندما تمارس الدولة السلطة وفقا لمبدأ احتكار السلطة وتخلق نهجا سياسيا احاديا، تكتسب شرعيتها وتستمد سيادتها ليس من ارادة الشعب وانما من تطبيق القانون الذي وضعته، وغالبا مايكون القانون هادفا الى حفظ النظام العام وديمومة الحكومة اكثر من كونه وسيلة لتحقيق العدالة. تكون العلاقات الدولية لهذه الدولة مبنية على عنصر الريبة الشك والصراع. فالنموذج الذي تقدمه السلطة في تعاملها مع المجتمع بكل تركيباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية يربى الناس في هذا الاتجاه او ذاك، فهنالك نموذج ينشيء الناس على التسامح والصدق واحترام القانون وحقوق الانسان، وهنالك نموذج اخر لايتعامل مع المجتمع الا بلغة المصادرة والقمع والاستبداد، ولكل نموذج اثاره على الصعيد الداخلي وصعيد العلاقات الخارجية.

السلطة لايجب ان تكون وسيلة للاستبداد والاستغلال، وانما ممارسة لبناء الفرد والمجتمع والدولة على اساس الاخوة والعدالة والمساواة، وهي ممارسة لكل من خوله القانون مجموعة من الصلاحيات، بغض النظر عن موقعه سواء في قمة هرم الدولة او في مزرعة او في مدرسة. هذه الممارسة اختبار لقدرة واخلاق وحضارة المسؤول، فهي اما ان تكون ممارسة وفقا لتعريف السلطة في القانون والانظمة والتعليمات. وفي هذه الحالة تكون ممارسة ايجابية ومسؤولة وهادفة، لانها تترجم احترام المسؤول لارادة الشعب وسعيه لبناء الفرد والمجتمع والدولة شريطة ان تكون ارادة الشعب مصدرا للقانون. وقد تكون ممارسة السلطة خلافا لتعريفها في القانون والانظمة والتعليمات. وفي هذه الحالة تكون ممارسة سلبية وتترجم استخفاف المسؤول بارادة الشعب وتقديمه نموذجا سيئاً يتجه باستغلال السلطة لمآرب شخصية تقود الى افساد المجتمع والدولة.

كيفية ممارسة السلطة في دولة ما تساهم الى حد كبير في بناء حضارة الشعب وتحديد هويته الثقافية والتي تعتبر المكون الثالث للدولة والمعرف بصورة عامة بعنصر الشعب. ونبين ذلك بأمثلة من الواقع: حالة الهند وباكستان وكلاهما من رحم واحد وانتماء ثقافي وحضاري واحد ولكن اصبح لكل منهما مسار مختلف. منذ عام ١٩٤٧ عندما استقلت الهند من التاج البريطاني وثم تأسيس دولة باكستان. تتمتع الهند بنظام ديمقراطي وبنمو اقتصادي متفوق وباستقرار سياسي وعلاقات دولية مبنية على الثقة والتعاون وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، اذ لم تتردد الاخيرة عن تقديم دعم كبير للهند في موضوع الحصول على الوقود النووي، برغم عدم توقيع الهند على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، الامر الذي اثار حفيظة كل من باكستان وايران التي تتعرض لعقوبات متواصلة برغم توقيعها على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. بينما تعاني باكستان من عدم استقرار سياسي، وديمقراطية هشة، وبأنقلابات عسكرية متكررة، منذ حكم الجنرال ميرزا عام ١٩٥٥، وعلاقات دولية مع الولايات المتحدة الامريكية قائمة على الترقب والشك، وتعكس رغبتها في كيفية ادارة السلاح النووي الباكستاني او السعي لوقف البرنامج النووي الباكستاني خشية وقوعه تحت سيطرة محتملة لتيارات سياسية اسلامية متشددة.

الاسباب عديدة في اختلاف مسار ومنهج كلا من الهند والباكستان، واهمها الاستخدام الرشيد لمقوم من مقومات الدولة، وهو السلطة، حيث تم استخدامها في الهند استخدام دستوري وقانوني، ادى ذلك الى نظام ديمقراطي ثابت ونظام سياسيا مبنيا على فصل الدين عن الدولة وتعزيز الانتماء الوطني على حساب الانتماءات والولاءات الاخرى، فرئيس الجمهورية في الهند هو ابو بكر زين العابدين ابو كلام، وهو مسلم الديانة (اقلية)وهو مهندس البرنامج النووي الهندي الموجه ضد جمهورية باكستان الاسلامية! اما في باكستان فأن الانتماءات الطائفية والقبلية والدينية تعلو على الهوية الوطنية مما جعل المجتمع والدولة مرتعا لافكار متطرفة وارهابية وجعل الولايات المتحدة الامريكية تفكر قبل ايام باستنساخ التجربة العراقية في الصحوة العشائرية وتطبيقها في باكستان لمواجهة القاعدة وطالبان.

الاقليم كمكون ثان للدولة، لاننظر اليه بوصفه مساحة جغرافية محددة يعيش عليها الشعب ويمارس سلطاته، وانما بما تحتويه هذه المساحة من ثروات طبيعية او مخزون من الطاقة وكذلك بالموقع الجغرافي والسياسي(جيوبولتيك)، فكل دولة تستمد الى حد ما اهميتها السياسية تبعا لموقعها الجغرافي او ثرواتها الطبيعية او حجم مساحتها. المفكر مونتسكيو ذكر عام ١٧٨٤ في كتابه(من روح القوانين)بوجود علاقة بين السلوكيات السياسية لمجتمع ما وبين المناخ. في حرب الخليج عام ١٩٩١، القرار المرقم ٦٨٧، والذي حدد مدة زمنية للقوات العراقية لكي تنسحب من الكويت اخذ بنظر الاعتبار مناخ المنطقة واحتمال هبوب عواصف رملية. قال نابليون بونابرت: "يكفي ان اعرف جغرافية بلد ما كي اعرف سياسته الخارجية". لاتستطيع اي دولة ان تبلور سياستها الخارجية بشكل مؤثر وفعال الا اذا اخذت بعين الاعتبار موقعها الجغرافي وكذلك موقع الدول الاخرى وخاصة المجاورة والحدودية. يميِّز المفكر برزنسكي الدول من حيث موقعها الجغرافي ودورها السياسي الى ثلاث فئات: دول في فئة الفاعل الجغرافي والاستيراتيجي، دول في فئة الداعم الجغرافي السياسي ودول في فئة الدول القوية، فدول الفاعل الجغرافي-الاستيراتيجي هي تلك الدول التي تلعب دورا استيراتيجيا على المستوى الجغرافي متجاوزه حدودها الجغرافية ومنها فرنسا، المانيا، روسيا، الصين، الهند. هؤلاء هم اللاعبون الاستيراتيجيون. وهناك دول لاتستطيع ان تلعب هذا الدور ولكنها تمثل موقعا جغرافيا مهما يمكن استخدامه وتوظيفه من قبل الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق اهداف وسياسات معينة، وهي بذلك تشكل دعامات جغرافية-سياسية. ومن هذه الدول تركيا، اذربيجان، كوريا، اوكرانيا وايران، وقد لاتكون الدعامة الجغرافية السياسية دولة، وانما جزء من دولة، كما هو الحال لأقليم كردستان. اذ ادركت حكومته اهمية كونه دعامة جغرافية-سياسية وتتجه اي، حكومة الاقليم، نحو توظيف رشيد لمقوماته كأقليم (موقعه الجغرافي بين تركيا ايران وسوريا)وثرواته الطبيعية والاستثمارات، وممارساته السلطة في اطارها الدستوري دون التفريط بتمركزها وبجانب القوة والنظام، وكذلك بالانتماء الثقافي والحضاري لشعبه، ولربما شاهد القاريء الكريم القناة الفضائية العربية وهي تعرض بأستمرار صور دعائية ليس فقط عن التطور الاقتصادي للاقليم وانما عن الانتماء الثقافي للكرد، كعادات الزواج والملبس، وعن الدور الحضاري لهم في التاريخ (في ذكر صلاح الدين الايوبي).

اما الفئة الثالثة فهي الدول القوية والمهمة جدا ولكنها لاتستطيع ان تلعب دورا استيراتيجيا على المسرح الدولي ومنها انكلترا واندنوسيا واليابان.

ولايخفى على القاريء الكريم موقف وسياسة امريكا من هذه الدول، التي تشكل دعامات جغرافية وسياسية، فتركيا تمثل بالنسبة الى امريكا عامل استقرار في البحر الاسود، وتمنع روسيا من الوصول الى المتوسط وتلعب دور في القوقاز، ونقطة ارتكاز للملف الاطلسي في الجنوب، لذلك ليس من مصلحة امريكا ان تنهار تركيا بسبب المشكلة الكردية او التصادم بين الاتجاه العلماني والتيار الاسلامي والسياسي. كما ان توجهات الادارة الاميركية في سياستها تجاه ايران، وبعد تقرير الاستخبارات الامريكية في ٢٠٠٧/١٢/٣، والذي يؤكد تخليها عن مشروعها النووي ذا الغرض العسكري مؤشر على عودة الادارة الى الجيوبوليتيك(النموذج الواقعي)، وابتعادها اذا لم نقل تخليها عن الايديولوجية، حيث نعتقد بأنه التقرير ومصدره ١٦ وكالة امنية واستخباراتية لايمكن ان يصدر الا بموافقة ادارة الرئيس بوش. التوجه الجديد تجاه ايران – وهي دعامة سياسية –جغرافية، يعني تحرر اميركا من شن حرب ضد ايران وعودتها بقوة الى المسرح العالمي وخاصة التأثير في محيط روسيا(اوكرانيا - جورجيا) وكذلك التأثير في محيط (الصين- تايوان)، وامتلاك الورقتين العربية والفارسية.

الشعب بوصفه المكون الثالث للدولة، تكمن قوته واثره ليس في عدده، وانما بقدرته وحيويته على العطاء وبتحديد هويته وانتماءه الثقافي والحضاري، والمهم فيه ليس فقط احزابه وقياداته السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والحركات الاخرى، وانما ايضا الوعي الجماعي الذي يتجسد بالانتماء الى الوطن او الى الامة، وجعل الولاء للوطن او الامة من خلال هذا الانتماء وليس من خلال انتماءات عرقية، طائفية او مذهبية. الوعي الجماعي للشعب يتجسد ايضا من خلال الاحتكام لدستور واحترام السلطات الدستورية والسعي كل من خلال موقعه الى تطبيق المباديء الدستورية الاساسية التي تحقق العدالة والحرية والديمقراطية، مثل المباديء المتعلقة بالحريات وحقوق الانسان وتكافؤ الفرص الذي ينبغي ان يكون ضمانا لمساواة المواطنين امام فرص العمل والتعليم وممارسة الحقوق والحريات، وكذلك مبدأ تداول السلطة من خلال الاحتكام الى صناديق الاقتراع. الانتماء الثقافي الحضاري لشعب او امة يرسم ويحدد اذا بفعل ارادة الشعب تجاه مقومات الدولة. تأكيده لانتماءه الى الدولة من خلال المواطنة والدفاع عنها، تأكيده لانتماءه الى الارض، الاقليم من خلال بناءه اقتصاديا واستغلال ثرواته في البناء والتعمير، واستغلال موقعه الجغرافي سياسياً واستيراتيجيا، وتبنيه لسلطة دستورية قادرة على ترجمة واحترام ارادته وتمثيلها داخليا وخارجيا. حضارة الشعب او الامة ترجمة لقدرة الشعب على توظيف مقومات الدولة توظيفا عقلانيا في عالم تغزوه تقنيات ومفاهيم جديدة ومتغيرة بحيث تكون قوة الدولة او الشعب او المجتمع تكمن ليس فقط بما يمتلكه المجتمع من ثروات وامكانيات وانما من ثقافة وفكر ونظام قانوني واقتصادي قادر على حمايته وتطويره وديمومته. يتساءل المفكر والسياسي الفرنسي (الان بيرفيت): "لماذا تستطيع الهند الجنوبية اطعام ٣٨٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد، في حين ان افريقيا الاستوائية التي تسخو عليها الطبيعة بالمطر، والشبيهه بها من حيث مناخها وطبيعة اراضيها وتضاريسها، تكاد لاتستطيع ان تطعم أطعام اربعة اشخاص من سكانها، في الكيلومتر المربع الواحد؟ من المؤكد ان البحث عن اسباب هذا الفارق لايكمن في الارض، بل في البشر".

مشكلة تخلف او تقدم الشعب هي مشكلة ثقافة الشعب وحضارة الشعب وليس مشكلة طبيعية (الثروات) او اقتصادية، او سياسية، كل هذه الظواهر تجسيد وانعكاسات لثقافة وذهنية الشعب. فأذا كان الشعب يتحرك بذهنية الارادة والتحدي يصبح قادرا على صنع الحضارة وتحقيق الانجازات والمعجزات، والتأثير في مسار التاريخ. المؤرخ ارنولد توينبي، جعل من مفهوم التحدي الحجر الاساس في فلسفته للتاريخ وتفسير نشوء وسقوط الحضارات، فكلما كان التحدي اكبر كان الانجاز اكبر. حضارة الشعوب والامم كانت ولاتزال معيارا لتصنيفها وتميزها، واصبحت الان بتعريفها ودورها عاملا في رسم العلاقات الدولية. افكار ودراسات عديدة لمفكرين ومؤلفين ومختصين نشرت لتأكيد ذلك. وضع المفكر هنتنجتون في كتابه صدام الحضارات (طبعة ثانية ١٩٩٩، مترجم الى العربية، ترجمة طلعت الشايب) تسلسلا لمراحل الصراع في التاريخ فكان قديما بين الملوك والاباطرة ثم بين القوميات والايدلوجيات ولكن بعد الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات يقول: "مايهم الناس ليس هو الايدلوجية او المصالح الاقتصادية، بل الايمان والاسرة والدم والعقيدة" ويقول ايضا ان"الدين محوري في العالم الحديث وربما كان القوة المركزية التي تحرك البشر وتحشدهم" والحضارة عند الكاتب هي الكيان الثقافي الاوسع"الحضارات هي الانسانية الكبرى وصدام الحضارات صراع قبلي عالمي والفروق الثقافية هي التي تحتل الاساس والمركز في التصنيف والتمييز بين البشر اليوم".

ذكرُنا باختصار لافكار هنتنجتون في كتابه "صدام الحضارات"، هو لغرض تبيان اهمية ثقافة وحضارة المجتمع في رسم علاقاته الدولية وسياسته الخارجية، ولايعني ذلك تأييدنا لتحليلاته التي تلتقي مع الاصوليين الاسلاميين على اعتبار ان حكم القانون سمة في حضارة الغرب متناسيا حكم الاستبداد في العصور الوسطى الذي جعل الغربيين انفسهم يطلقون عليها"العصور المظلمة".

في نفس الاتجاه، ولكن بنظرة اوسع يرى المفكر الامريكي، مؤلف كتاب نهاية التاريخ فرانسيس نواكاياما، في مداخله له اقيمت بروسيا مؤخرا، نشر جزء منها في جريدة الشرق الاوسط ٢٠٠٧/٨/٧ عدد ١٠٤٧٩ ص ١٠، بأن العوامل الثقافية اصبحت العدسات التي ينظر من خلالها الكثير من الناس للقضايا الدولية وانها تعرقل عوامل الاندماج التي تحرك التطور على مستوى عالمي اي العولمة ولكن حسبما يرى، ونتفق معه في ذلك، بأن مبادرة قوى العولمة الاقتصادية بنزع القدرة من المجتمعات المحلية في تحديد الكيفية التي تتم صياغة حياتها السياسية سيكون عملا غير ديمقراطي.

يقول برزنسكي بأن الرهان الجغرافي السياسي لامريكا هو القارة الاوروبية- والقارة الاسيوية وليس افريقيا او امريكيا اللاتينية. لماذا؟ لان الشعوب الاوروبية والاسيوية هي التي كانت تسيطر على العالم منذ خمسة قرون وحتى اليوم، اي منذ ان وجدت العلاقات الدولية. والقوة التي تسيطر على العالم اليوم هي الولايات المتحدة الامريكية وبعمر محدود، وسيطرتها على العالم ستكون لمدة، مثلها في ذلك مثل بقية الامبراطوريات التي سبقتها، ولكن المهم هو اطالة امد هذه السيطرة الى اقصى حد ممكن. ويكون ذلك ممكناً، حسب رأي المفكر، اذا استطاعت امريكا ان تلعب على وتر التنافسات بين الدول الكبرى الصين وروسيا والهند واوروبا، وان تحجم الواحدة عن طريق الاخرى، كي تظل القوة المهيمنة الى اطول مدة ممكنة.

ينبغي ان يكون النظر والتعامل مع الانتماء الثقافي والحضاري لشعب او مجتمع معين باعتباره مكون من مكونات الدولة وليس بديلا عن الدولة، يحل محلها في التفاعلات والعلاقات الدولية، اي يجب ان تكون الدولة هي الوحدة الاساسية في العلاقات الدولية، التي تحكمها قوانين العلاقات الدولية والشرعية الدولية من الخارج وقوانين المواطنة من الداخل، بعبارة اخرى يجب ان لاتتراجع الدولة لصالح وحدات ثقافية وحضارية او جماعات تنظيمية في الحوار مع الدول الاخرى وخاصة الدول ذات الاطماع والتي قد تهدف الى خلق قيادات بديلة عن الدولة.

ان الدولة لاتستطيع ان تكون منتجة ومنجزة مالم تكون قادرة على اشراك رعاياها في نمط حضارة عصرهم اي في انتاج قيمهِ واستهلاكها على حد سواء.

قال الفيلسوف هيغل "ان الفرد، او الامة، او النظام السياسي، الذي يكف عن الابداع والخلق، يتحول الى مايشبه الحيوان او الشجرة. ومن الافضل للشعوب التي تكف عن الابداع ان تتعلم كيف تموت بدلا من مواصلة البقاء عبئاً على الحياة وعلى تقدم الوعي الانساني".